

قواعد السلوك

تمت المراجعة في 19 إبريل 2005 (تاريخ الإنشاء 1997)

لم يغب عن شركة Nokia يوماً أن مصالحها طويلة الأجل ومصالح مختلف الأطراف المشاركة¹ تعتمد على الالتزام بأعلى مستويات السلوك الأخلاقي والقانون المعمول به؛ ومن هنا جاء تصديق المجلس التنفيذي لمجموعة Nokia على قواعد السلوك مع تقديمها وتعزيزها لدى موظفي الشركة من خلال الحث على الالتزام بها وتدريبهم عليها وتوفير الاتصالات الداخلية. وتتجسد القيم المتبعة في شركة Nokia في هذه القواعد، الأمر الذي يجعل لزاماً على كل موظف في الشركة² التصرف أو أداء العمل الموكل إليه بما يتماشى معها ودون الإخلال بها. ومن المعروف أنه قد تتناسب التعليمات الأكثر تفصيلاً والإرشادات التي تتسم بالصرامة مع طبيعة العمل في مناطق أو بلدان بعينها، غير أن ذلك لا يقتضي التناقض مع هذه القواعد بأية حال من الأحوال. وتجدر الإشارة إلى أن شركة Nokia تقوم بمراجعة هذه القواعد بصفة دورية، كما تلتزم بتعديل محتوياتها وطريقة تنفيذها إذا دعت الحاجة إلى إجراء بعض التغييرات أو مزيد من التوضيح.

الأخلاقيات والقانون

تلتزم شركة Nokia التزاماً راسخاً بأعلى مستويات السلوك الأخلاقي، وتحترم القوانين الوطنية والدولية السارية احتراماً تاماً. ويندرج تحت ذلك، على سبيل المثال، قوانين منع الاحتكار وتشجيع المنافسة الشريفة وحوكمة الشركات ومنع الرشوة والفساد والتعاملات المالية غير المشروعة، كما تلتزم بالقوانين المنظمة لتداول الجمهور في الأسهم فضلاً عن اهتمامها بتوفير السلامة في كل ما هو مخصص للاستخدام من منتجات وخدمات تقدمها للعملاء. وإلى جانب ذلك تحترم الشركة أيضاً القوانين والممارسات ذات الصلة بالعمل والبيئة وحقوق الإنسان والمعايير المعترف بها دولياً، إضافة إلى قوانين حماية حقوق الطبع وأصول الشركات والصور الأخرى لحماية حقوق الملكية الفكرية. ولا يعني ذلك أن هدف الشركة يتمثل في الالتزام بالمجرد بالقوانين فحسب، بل إنها تعمل جاهدة- باعتبارها من الشركات الرائدة في مجال صناعتها - لتكون واحدة من أفضل الشركات ذات المسؤولية في العالم مع الالتزام بأفضل صور المواطنة في تعاملاتها في أي مكان.

وتحترم شركة Nokia خصوصية وتكامل الأطراف المشاركة، وتسعى جاهدة للالتزام بمعايير صارمة عند معالجة المعلومات والبيانات الشخصية وكذلك المعلومات الخاصة بالمنتجات، حيث يتم معالجة جميع البيانات الشخصية التي تجمعها الشركة وتحفظ بها بنزاهة وعناية تامتين وفي الحدود القانونية، بشكل يضمن حماية خصوصية الأفراد.

حقوق الإنسان

ستظل Nokia على دأبها في احترام وتعزيز حقوق الإنسان إيماناً منها، جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي، أن هناك حقوقاً بعينها يجب النظر إليها على أنها حقوق أساسية وعالمية؛ وذلك استناداً إلى القوانين والممارسات الدولية، كذلك التي ينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة ومبادئ منظمة العمل الدولية ومبادئ الميثاق العالمي. ومن بين الحقوق التي تراها Nokia أساسية وعالمية: القضاء على أي شكل من أشكال التمييز بسبب الجنس أو العقيدة أو اللون أو الجنسية أو الأصل العرقي أو بسبب السن أو الدين أو النوع أو التحول الجنسي أو الميول الجنسية أو الحالة الاجتماعية. كما يجب ألا يكون الانتماء لأي أقلية وطنية باعثاً على أشكال التمييز، شأنه في ذلك شأن الإعاقة أو أي حالة أخرى غير طبيعية قد يتعرض لها الإنسان. ويندرج أدنى هذه الحقوق القضاء على الاعتقال التعسفي أو التعذيب أو حكم الإعدام، كما تتضمن حرية التجمع السلمي وإقامة التنظيمات ذات الطابع السلمي وحرية التفكير وحرية الاعتقاد والديانة إضافة إلى حرية الرأي والتعبير. ولن تفتح الشركة الباب أبداً أمام عمل الأطفال أو العمل الإجباري، كما أنها لن تتهاون مطلقاً مع أي ظروف عمل أو معاملة تتعارض في طبيعتها مع القوانين والممارسات الدولية.

1 يشير مصطلح "الأطراف المشاركة" إلى الموظفين والعملاء والموردين والمساهمين، علاوة على المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمجتمعات التي تباشر الشركة فيها أعمالها والأطراف الأخرى المؤثرين في أعمال الشركة أو المتأثرين بها.
2 تنطبق قواعد السلوك هذه على العاملين والموظفين والمديرين العاملين بالشركة على حد سواء؛ ولن يتم إعفاء الموظفين والمديرين التنفيذيين من هذه القواعد ما لم يكن ذلك صادر عن مجلس الإدارة أو اللجنة المشكلة منه، على أنه يتعين الإفصاح عن هذا الإعفاء للأطراف المشاركة فور صدوره.

تعارض المصالح والهدايا والرشاوى

يتعين على جميع العاملين بشركة Nokia تجنب أي نشاط من شأنه أن يؤدي إلي تعارض المصالح . ويتضمن هذا، ولا يقتصر على، قبول وتقديم الهدايا الشخصية واستضافة الأطراف المشاركة أو نزول العاملين بالشركة ضيوفاً عليهم، لكن هذا لا يشمل الهدايا ذات القيمة الاسمية³ أو الاستضافة المعتادة التي تتم في ظروف العمل العادية. وبناءً على ذلك، ينبغي الابتعاد تماماً عن إبرام أي اتفاق أو تفاهم حول تقديم خدمات أو فوائد في مقابل الحصول على هدايا. فقد أشرنا أنفاً إلى رفض قبول أي هدايا، باستثناء الهدايا ذات القيمة الاسمية المحددة، ما لم يتم الإفصاح عنها تماماً، إضافة إلى استصدار إذن مسبق بهذا الخصوص من مشرف العمل. ولن تُقدم شركة Nokia أو موظفوها على دفع أية رشاوى أو أموال غير مشروعة لمسؤولي الحكومات أو المرشحين لمناصب رسمية أو أي أطراف أخرى بهدف الحصول على أعمال لها أو الإبقاء عليها ضمن أنشطتها. و من المعلوم أن شركة Nokia لا تقدم أي دعم مالي للأحزاب أو الجماعات السياسية. ويتوجب على العاملين بالشركة عدم الاستفادة، أو مساعدة غيرهم على الاستفادة، من الفرص التي تتأتى نتيجة لاستغلال معلومات عن الشركة أو وضعها، كما يتوجب عدم استخدام أصول الشركة للقيام بأعمال غير قانونية، أو لتحقيق أغراض غير متفق عليها. ولا يحق للعاملين بتاتا القيام بأنشطة تمثل منافسة لأعمال الشركة.

ممارسات الموظفين في مكان العمل

يتعين على العاملين بشركة Nokia احترام ومراعاة القيم التي تتبناها الشركة في أماكن العمل، بما في ذلك تعزيز روح الفريق والإحساس بالمسؤولية الفردية وإدراك أن القوة تنبع من تنوع العاملين. ومن جانبها، ستبذل الشركة قصارى جهدها لدفع الأجور المناسبة وتوفير مكان عمل آمن وصحي لجميع العاملين. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الشركة تلتزم بمبدأ تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالممارسات والسياسات والإجراءات المتعلقة بالتوظيف؛ ففي حالة وفاء العامل بمتطلبات الوظيفة، فإنه لن يلقى أو أي عامل آخر يحتمل انضمامه للشركة، معاملة أقل احتراماً من غيره بسبب الجنس أو العقيدة أو اللون أو الجنسية أو الأصول العرقية أو السن أو الدين أو النوع أو بسبب التحول الجنسي أو الميول الجنسية أو الحالة الاجتماعية أو الانتماء لأقلية وطنية، كما أنه لن يلقى معاملة أقل احتراماً بسبب الرأي أو العجز أو بسبب انضمامه إلى نقابة عمال أو عدمه. ولن تتخلى شركة عن الاستثمار في التعليم المهني والشخصي وتنمية قدرات العاملين بها، وستشجع الشركة عامليها على العيش بشكل متوازن على المستويين الشخصي والمهني.

البيئة

ترتبط الأنشطة البيئية لشركة Nokia بالتفكير بدورة الحياة، حيث يتجلى هدف الشركة في الحد من الآثار البيئية خلال دورة حياة ما تطرحه من منتجات. ويتأتى ذلك من خلال إدارة عملياتها وشبكة الموردين التابعين لها وإدخال برنامج "التصميم الملائم للبيئة" (Dfe) في تطوير المنتجات والعمليات وتصميم الخدمات، بالإضافة إلى دعم ممارسات التخلص السليم بيئياً. وفي الوقت ذاته، لا تعتمد الشركة إلى استغلال أي أنواع مهددة بالانقراض في أعمالها لأي غرض كان، بل إنها تطلب من مورديها تجنب استخلاص المواد الخام من مصدر إذا اقترن ذلك بانتهاك حقوق الإنسان أو الحيوان، كما تطالبهم بالابتعاد عن وسائل الاستخلاص والتوزيع المخالفة للقانون. وستعمل الشركة على إظهار الحيوانات أثناء التسويق لمنتجاتها أو في أنشطتها الأخرى في مظهر لائق.

الموردون

تبذل شركة Nokia قصارى جهدها للتعاقد فقط مع الموردين والمقاولين من الباطن الذين يحترمون حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً والقوانين والممارسات البيئية. كما تلتزم الشركة بمراقبة أداء الموردين من الناحية الأخلاقية، واتخاذ إجراءات فورية وشاملة عندما يصبح أداؤهم الأخلاقي محل شك وتساؤل.

3 تحدد القيمة الاسمية بـ 100 يورو، غير أن الأولوية تكون للقوانين الوطنية والمحلية إذا كانت تتعامل مع هذه الأمور بصورة أكثر صرامة. ويوجد لدى الشركة بجميع فروعها إجراء عمل قياسي فيما يخص الهدايا والاستضافة، وذلك لإبلاغ العاملين بما يستجد من تعليمات. ويرجى العلم أنه يمكن تبني سياسات إقليمية أو وطنية أكثر صرامة، متى كان ذلك ملائماً.

التنفيذ

لا يقف الالتزام بهذه القواعد عند حد معين بل يمتد لجميع الشؤون ذات الصلة، بما فيها القرارات المعنية بالمسائل التجارية والاستثمار وإبرام التعاقدات من الباطن وعمليات التوريد وتطوير الأعمال فضلاً عن كافة علاقات العمل والتوظيف الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن المنهج الذي تتبناه شركة Nokia لتنفيذ قواعد السلوك يتميز بالفاعلية والصراحة وخلوه من أي شائبة أخلاقية. وبالرغم من مصاعب التأويل التي تنشأ في بعض الأحيان؛ لا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى إيجاد توازن دقيق بين العادات المحلية والمتطلبات التي تتماشى مع المعايير والإرشادات العالمية، تدرك Nokia تمام الإدراك أن الالتزام المشار إليه أنفاً يعني قيامها ببذل أقصى الجهود لمواجهة القضايا الأخلاقية والقانونية والبيئية والمسائل المتعلقة بالتوظيف وحقوق الإنسان بما يتماشى مع قواعد السلوك المتبعة داخلها.

تجدر الإشارة هنا إلى أن مسؤولية جميع العاملين بالشركة تتمثل في العمل على تشجيع الالتزام بهذه القواعد، علماً بأنه في حين وجود أي استفسارات حول دلالات أي فقرة منها أو كيفية تطبيقها وكذا المخالفات التي قد تحدث، فإنه يجب الإبلاغ إلى الجهات العليا بالشركة والتي تقوم بدورها بإصدار حكم مبدئي حول طبيعة تلك المخالفات ومدى خطورتها.

وفي حالة التأكد من صحة وخطورة الادعاءات المتعلقة بمخالفة هذه القواعد دون اقتران ذلك بأي فائدة واضحة، يقوم أحد الأفرع الإدارية المعنية بمثل هذا النوع من القضايا بالتعاون مع جهات الدعم ذات الصلة بإجراء تحقيق عادل وشامل للوقوف على أبعاد القضية، علماً بأنه إذا ما حدث أي خلاف على إحالة القضية لإحدى الجهات العليا أو الممثلين المعنيين، فإنه يتم إحالة القضية إلى المديرين الأعلى مقاماً أو القيادات العليا المعنية بتلك الشؤون للإشراف على هذا التحقيق.

وإذا كان الانتهاك المحتمل لهذه القواعد سيترتب عليه تأثيرات مالية؛ الأمر الذي يعد خطيراً بطبيعته، يتم رفع القضية إلى مساعد المستشار العام الذي يقوم بدوره بتبادل المعلومات مع كل من المسؤول المالي الرئيسي ومراقب الشركة تمهيداً لإجراء تحقيق عادل وشامل بالاستناد إلى المساعدات الداخلية و/أو الخارجية ذات الصلة، على أن يتم تقديم القضية إلى لجنة المراجعة.

جدير بالذكر أنه يجب إجراء كافة التحقيقات التي تدور حول قضايا الانتهاكات وفقاً للمبادئ التي تحددها إجراءات التحقيق الداخلي بالشركة.

هذا وقد أنشأ مجلس إدارة الشركة قناة إلكترونية وعنواناً بريدياً فعلياً متاحين على موقع الشركة على الإنترنت، حيث يتلقى المجلس أو الأعضاء غير التنفيذيين أو اللجان الفرعية من خلالهما، وبشكل سري ودون تحديد المرسل، الرسائل والقضايا ذات الأهمية. كما يتم توجيه القضايا المتعلقة بالمحاسبات أو الإدارة الداخلية أو شؤون المراجعة بالشركة إلى لجنة المراجعة.

وفي هذا الصدد يجب تصحيح أي قوانين تتعارض مع هذه القواعد، كما يجب تنفيذ أي إجراءات تأديبية؛ بما في ذلك إنهاء عقد العمل، عند مخالفتها. كما تضمن الشركة عدم تعرض الموظفين الذين يرفعون شكاوى بشأن حدوث انتهاكات لهذه القواعد لأي أعمال معادية.